




giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

 Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC



إعادة إحياء الحمى: فهم الروابط بين حوكمة الأرض وضمان حيازتها



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا



لقد تم إنتاج جميع محتويات هذا المنشور من قبل الباحث كمال قاقيش بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر GIZ أو BMZ أو SDC.

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال اي جزء من هذه المطبوعة من دون إذن مكتوب من الناشر. للحصول على إذن لإعادة نشر المعلومات الواردة في هذا المنشور، يرجى التواصل مع دائرة الاتصالات في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا على البريد الإلكتروني info@wanainstitute.org.

المؤلف: كمال قاقيش

التصميم: لينا قسيسيه

التحرير: د. إيريك هاربر، د. جيلبرت رامزي ولارا نصار

صورة الغلاف: حامد صابر

الترجمة: فراس عبد الهادي

يؤدّ معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) تقديم الشكر لكل من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة المكتب الإقليمي لغرب آسيا (ROWA). وبالأخص المهندسة فداء حداد، مديرة برنامج الأراضي الجافة وسبل العيش والمهندس محمد شهبز، مستشار المركز الوطني للبحوث والتنمية (NCRD)، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (HCST)، لدعمهم الإضافي ومساهماتهم في هذا البحث.

نشرت من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، الجمعية العلمية الملكية في عمان، الأردن.

طبع في عمان، الأردن

جدول المحتويات

1. مقدمة 2
- 1-1 المنهجية 2
2. النظم التقليدية لإدارة الأراضي 4
- 2-1 النظم التقليدية لإدارة الأراضي في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا: الحمى 5
- 2-2 تراجع الحمى 5
3. استجابة تاريخية لتحديات معاصرة: إعادة إحياء مفهوم الحمى 7
4. إعادة إحياء الحمى: العلاقة بين ضمان الحيازة وحوكمة الأراضي 8
5. تحليل ومسح مواقع الحمى في الدول المختارة 10
- 5-1 حمى بني هاشم في الأردن 10
- 5-2 حمى عنجر وحمى كفر زبد في لبنان 12
- 5-3 مرسى مطروح في مصر 14
6. الخلاصة: الإدارة المستدامة والحوكمة المحلية للأراضي 16
- ملحق 1: تفعيل حقوق حيازة وحوكمة الأراضي 17
- ملحق 2: أداة تحليل الحوكمة الرشيدة للأراضي 18

1. المقدمة

أدى التمدد الحضري والانخفاض في إنتاجية الأراضي بالإضافة إلى التغيير في السياسات المتعلقة بحوكمة الأراضي إلى تراجع في المجتمعات المعتمدة على النظم التقليدية لإدارة الأراضي. تتسم هذه العوامل بالترابط الوثيق، حيث أنه بزيادة استخدام المراعي وانخفاض أعداد ساكنيها يزداد التمدد الحضري وتُفقد المعارف التقليدية اللازمة لإدارة مثل هذه النظم. اليوم، أصبحت النظم التقليدية لإدارة الأراضي تحت خطر متصاعد. لذلك، العواقب لا تقتصر فقط على استدامة الأراضي بل تشمل سُبل عيش ورفاه أولئك المعتمدين عليها. ساهم شح الأراضي وتحويلها إلى سلعة إستهلاكية في بعض المناطق في انهيار القواعد المألوفة النازمة للاستخدام المُنصف والمستدام للموارد المشتركة، هذه القواعد التي عملت في الماضي على حماية حقوق وأراضي الفئات الضعيفة.¹

في هذا السياق من تراجع إنتاجية الأراضي والمخاوف بشأن سُبل العيش في الريف، برز تساؤل حول ماهية أفضل الطرق لدعم إدارة موارد الأراضي والمحافظة على المعارف التقليدية. للوصول إلى ذلك أطلقت منظمات عديدة جهوداً لإحياء النظم التقليدية لإدارة الأراضي ومنها نظام الحمى. يمثل "الحمى" نظاماً تقليدياً لإدارة الأراضي وصورها، عُمِلَ به في المنطقة العربية على مدى آلاف السنين. تُعتبر هذه الورقة أن المفتاح لفاعلية هذه الجهود يكمن بإعادة النظر بالحقوق والمسؤوليات في حوكمة الأراضي في المجتمعات والأطر الحكومية غير المركزية. فمن خلال النظم التقليدية لإدارة الأراضي طبقت المجتمعات قواعداً صارمة لضمان الإنصاف والاستدامة في إدارة الأراضي بما يكفل الاستفادة من مواردها. اليوم، لا تزال العشائر تشغل الأراضي في حين أصبحت ملكيتها للدولة. فيفقدان المجتمعات لحقوقها ومسؤولياتها لم تعد مهمة جداً بحُسن حوكمة الأراضي.

وذلك لتعزيز الفهم حول كيفية دعم الإدارة المستدامة لموارد الأرض، تستند هذه الورقة على بيانات قائمة على مشاهدات جُمعت من ثلاثة مواقع للحمى في الأردن ولبنان وموقع واحد محتمل في مصر. الغاية الأساسية من هذه الدراسة هي توفير بيانات يمكن استخدامها كخط أساس لقياس التغييرات اللاحقة في حوكمة الأراضي في مواقع الحمى. كما يسعى هذا البحث لمواصلة إختبار الرأي القائل بأن قوة حقوق حيازة الأراضي مرتبطة إيجابياً بحُسن حوكمة المجتمع لموارد الأرض.

1-1 المنهجية

لاختبار العلاقة بين ضمان حيازة الأراضي وحوكمتها، استقصى هذا البحث ثلاثة مواقع للحمى في الأردن ولبنان وموقعاً واحداً محتملاً في مصر. وقد كان الطرح المقدم أن ضمان حيازة المجتمع للأراضي أمراً أساسياً لحُسن حوكمتها² مما يسهل بدوره تعزيز الإنتاجية الزراعية والرعية. وتمثلت الفرضية المختبرة في أن قوة حقوق حيازة الأراضي مرتبطة إيجابياً بحُسن حوكمة مواردها. استوجب اختبار ضمان حيازة وحوكمة الأراضي توظيف مؤشرات رئيسية. فقد قيس ضمان حيازة الأراضي بإجراء تقدير لحقوق مجتمع الحمى في الوصول إلى الأراضي، الإستفادة منها، الإدارة والإستثناء ونقل الملكية.³ كذلك قيست حوكمة الأراضي لتبني وعي المجتمع ومعرفة، وصوله إلى المنافع من موارد الأرض، القيادة المجتمعية، انخراط النساء⁴ والقدرة على المطالبة (أنظر ملحق 1).⁵ وقد اختيرت هذه المؤشرات استناداً إلى بحث مكتبي ومقابلات خبراء. ويشتمل ملحق 2 على أداة التحليل المستخدمة في قياس مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

¹ Admos Chimhowu and Phil Woodhouse, "Customary vs Private Property Rights? Dynamics and Trajectories of Vernacular Land Markets in Sub-Saharan Africa," *Journal of Agrarian Change*, vol. 6, no. 3 (July 2006): 346-371 at 359, doi: 10.1111/j.1471-0366.2006.00125.x.; Lorenzo Cotula, ed., *Changes in 'Customary' Land Tenure Systems in Africa* (London: International Institute for Environment and Development, 2007), 81-101 at 89.

² Pedro Herrera, Jonathan Davies and Pablo Baena, ed., *The Governance of Rangelands Collective Action for Sustainable Pastoralism* (New York: IUCN and Routledge, 2014), 243.

³ Herrera, Davies and Baena, *The Governance of Rangelands*, 244.

⁴ أنظر أيضاً: FAO, "Management of Natural Resources Including Medicinal & Aromatic Plants to Benefit Rural Women in the Near East Region (Case Study of Egypt)," *Desert Development Center, The American University in Cairo* (2005), available at <http://collaborationplatform.net/Pages/GoodPracticeDetails.aspx?id=33&lang=EN&I=0&DId=0&CId=0&CMSId=5003309>.

⁵ IUCN, "Management and Ownership of Drylands: An Accountability Report for "The Securing Rights & Restoring Lands for Improved Livelihoods Project in Jordan," *IUCN* (2011), available at <https://www.iucn.org/es/node/19081>.

بعد ذلك قُيِّمَت المؤشرات في ضوء البيانات القائمة على المشاهدات والتي جُمعت من خلال المقابلات وحلقات نقاش مع المعنيين الرئيسيين في جمى بني هاشم في الأردن وجمى عنجر وجمى كفر زيد في لبنان والوفد المصري من الموقع الأولي للجمى في مرسى مطروح خلال زيارته لعمان. ضم المشاركون ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية ومراكز أبحاث وقادة مجتمعيين. كما وضمت حلقات النقاش مشاركين من أبناء المجتمعات المعنية والذين اختيروا بشكل عشوائي مع مراعاة السن والجنس. أما المواقع فقد اختيرت بناءً على استشارات متخصصة للوصول إلى ثلاثة من أنجح مواقع الحمى في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا.

2. النظم التقليدية لإدارة الأراضي

بالرغم من وجود تنوع كبير بين الدول وأيضاً داخل الدولة الواحدة، يتفق الباحثون بشكل عام على أن النظم التقليدية لإدارة الأراضي تتألف من شبكة معقدة من الحقوق المتداخلة والزمانية، حيث يُحتفظ ببعضها كملكية خاصة ويُعمم بعضها الآخر مجتمعياً لدعم صحة المجتمع وازدهاره وممارساته الدينية.⁶ أحياناً، تُترك مناطق أخرى مفتوحة لاستخدام الأجيال القادمة أو لاستيعاب الأنماط الزراعية المتغيرة بفعل التقلبات في الهطول المطري وخصوبة التربة واحتياجات المجتمع المتغيرة.

سمات عامة للنظم التقليدية لإدارة الأراضي

- الحقوق في الأراضي متضمنة في مجموعة من العلاقات والوحدات الاجتماعية كشبكات الأسر والأقرباء والمستويات المختلفة ضمن المجتمع.
- الحقوق في الأراضي شاملة ومشاركة وليست إقصائية وفردية. وهي تشمل حقوق الأفراد والأسر في الأراضي السكنية والقابلة للزراعة والوصول إلى موارد الملكيات المشتركة كأراضي الرعي والغابات والمياه.
- الحقوق مستمدة من العضوية المقبولة في وحدة اجتماعية، والتي تُكتسب بالولادة أو بالانتماء أو الولاء لمجموعة وسلطانها السياسية أو بالتعاملات (كتقديم الهدايا أو القروض أو الشراء).
- إمكانية الوصول إلى الأرض والاستفادة منها يختلف عن السيطرة عليها. فالسيطرة على الأرض تعني ضمان الوصول وتنفيذ الحقوق وتنظيم استعمال موارد الملكيات المشتركة والإشراف على آليات إعادة توزيع إمكانيات الوصول وحل النزاعات. تقع السيطرة غالباً ضمن هيكل السلطة مع وضع العديد من المهام على المستوى المحلي.
- الحدود الاجتماعية والسياسية وحدود الموارد ثابتة عادة ولكنها مرنة وقابلة للتفاوض بالنظر إلى السمة المتداخلة للهويات الاجتماعية والحقوق وبُنى السلطة.

المصدر: Benjamin Cousins, "More Than Socially Embedded: The Distinctive Character of 'Communal Tenure,'" 293

تنشأ الحقوق في الأراضي في معظم الأحيان نتيجة الانتماء إلى مجموعة معينة أو الولاء لسلطة سياسية ما. ويتولى القادة العشائريون عادةً الموافقة على منح الأراضي الجديدة ضمن المجتمع فيما تُسلم العائلات بعض الأراضي لأفراد آخرين أو عائلات أخرى من خلال ترتيبات بين هذه العائلات كالتأجير أو تقاسم المحاصيل. وقد يشتمل النظام التقليدي لإدارة الأراضي على نطاق من الحقوق الثانوية والتي تضم حقوق الطريق وحقوق استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي التي يشارك فيها مجتمع أو أكثر من مجتمع وحقوق الوصول الموسمي إلى مناطق معينة (مثلاً من قبل الرعاة الذين تشمل حقوقهم المعتادة العبور السنوي خلال الأراضي التي تعتبر ضمن حدود مجتمع آخر غير مرتحل أو زيارتها أو استخدام مواردها الطبيعية) أو حقوق الدخول إلى مناطق لأسباب دينية.⁷

وتشير البيّنات إلى أن النظم التقليدية لإدارة الأراضي قادرة جداً على المساهمة في التنمية المستدامة والإدارة الأمثل للموارد. ولا تقتصر قدرات هذه النظم على حماية الموارد الطبيعية بطرق كفوة وفعالة بل تمتد لتشمل بعض المنافع مثل حماية حقوق الفئات الضعيفة والأجيال القادمة.⁸ وقد اعتبر كلٌّ من منظمة الفاو والبنك الدولي أن نظام إدارة الأراضي القائم على المجتمع، المُمارَس في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا عاملاً أساسياً في المحافظة على سُبل معيشة المجتمعات الريفية. لهذه الأسباب اكتسبت أهمية مشاركة المجتمعات في الإدارة المستدامة للموارد اهتماماً متزايداً خاصة في الدول النامية. شاع إدراكُ عام اليوم أن الأطر التي تنطلق من القاعدة صعوداً، حيث المجتمعات المحلية منخرطة بفعالية في صناعة القرارات، هي من المتطلبات المسبقة للتنمية المستدامة.⁹

مما ينبغي ذكره أيضاً، أن نظم الإدارة المجتمعية للأراضي ليست بدون مخاطر. وفق ترتيبات معينة يتم تطوير إدارة الأراضي بما يناسب المجتمعات ذاتها، لكن في ضوء تنامي ندرة الأراضي وتزايد التنافس عليها قد يتفاقم عدم التوازن بين القوى المحلية، فيقوض القواعد التقليدية الناظمة لملكيات الأراضي والاستخدام المستدام للموارد المشتركة، مما ينتج عنه مخاطر الاستغلال البيئي وزيادة سهولة تأثر الفئات المهمشة من أصحاب الحقوق كالنساء والرعاة والمستأجرين.

⁶ انظر بشكل عام: Benjamin Cousins, "More Than Socially Embedded: The Distinctive Character of Communal Tenure," *Journal of Agrarian Change*, vol. 7, no. 3 (2007); Lorenzo Cotula, "Changes in Customary Land Tenure Systems in Africa," *International Institute for Environment and Development* (2007): 11; Christopher Tanner, "Law Making in an African Context: the 1997 Mozambican Land Law," *FAO Legal Papers* no. 26 (2002).

⁷ المصدر السابق.

⁸ Chimhowu, "Customary vs Private Property Rights," 346-371 at 359.

⁹ Leonard Chirenje, Richard Giliba, and Emmanuel Musamba, "Local Communities' Participation in Decision-making Processes through Planning and Budgeting in African Countries." *Chinese Journal of Population Resources and Environment* (2013), doi:10.1080/10042857.2013.777198.

1-2 النظم التقليدية لإدارة الأراضي في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا: الحمى

يُعتبر الحمى (والذي يعني حرفياً "المنطقة المحمية") أكثر نظم الإدارة التقليدية للأراضي شيوعاً في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا. وقد نشأ هذا النظام قبل أكثر من أربعة عشر قرناً في شبه الجزيرة العربية. ثم استُخدم المصطلح للإشارة إلى رقعة من الأرض مغطاة بالنباتات تستخدمها القبائل المحلية في الرعي. وقد اقتصر الوصول إلى هذه المواقع على الأفراد أو المجموعات ذات الحقوق في الحمى.¹⁰ ومع الوقت تطور المعنى ليصف محمية رعوية -أي قطعة أرض تُترك موسمياً لتسهيل التجدد.¹¹

بعد ظهور الإسلام أُدمجت القيم والمبادئ الدينية في نظام الحمى،¹² وتغيرت وظيفة الحمى ليصبح ملكية مكرسة لرفاه المجتمع المحيط بها.¹³ ويذكر المختصون في الدراسات الإسلامية أن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم حوّل الحمى من إقطاع خاص إلى ملكية عامة، فوّرّع الحصص بين كافة أفراد المجتمع بما يتفق مع دور الإنسان كخليفة لله تعالى في أرضه.¹⁴

وقد أقام الرسول (ص) حمى النقيع بالقرب من المدينة المنورة وهو من أوائل مناطق الحمى وقد خُصص لترعى فيه خيل المسلمين. كما أعلن الرسول (ص) أن كلاً من مكة المكرمة والمدينة المنورة منطقة مُحَرَّمة إلى يوم القيامة مما جعل الصيد محظوراً في منطقة نصف قطرها 4 أميال حول المدينة المنورة وإزالة النباتات محظوراً في منطقة نصف قطرها 12 ميلاً.¹⁵ لذلك اعتبرت هذه المساحات "مناطق أمانة" محمية من الرعي الجائر والصيد.

توسع نظام الحمى وازدهر تحت سلطة الحوكمة القبلية حتى النصف الأول من القرن العشرين. ففي المملكة العربية السعودية وحدها قُدرت أعداد مناطق الحمى بنحو 3000 منطقة حتى ستينات القرن الماضي. وقد اعتُبرت هذه الأراضي من بين المناطق الأفضل إدارة في شبه الجزيرة العربية.¹⁶

2-2 تراجع الحمى

تأثرت الإدارة المجتمعية للأراضي في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا خلال القرن الماضي تأثيراً كبيراً بالسياسات المتغيرة المتعلقة بحوكمة الأراضي. فمن منظور بيئي، حدث أهم تطور في النصف الثاني من القرن العشرين عندما أصبح السكان الرُحَّل تحت سيطرة الحكومات المركزية وجرى تأميم الأراضي القبليّة. شهدت هذه المناطق تبني العائلات والقبائل البدوية¹⁷ لشكل جديد من "الارتحال الجزئي".¹⁸ وقد كان لبعض تدابير السياسات دور تحفيزي غير مباشر في ذلك كالتنشر التعليم المركزي في حين عملت تدابير أخرى مثل وضع حدود للدول على تحويل مباشر لحياة الارتحال من خلال الحد من الخيارات المتاحة للبدو في الانتقال بمواشيهم من منطقة لأخرى.

على سبيل المثال تولت الحكومة في المملكة العربية السعودية مسؤولية إدارة وأمن الأراضي الريفية مما أدى إلى تراجع صناعة القرار على المستوى المحلي والمشاركة المجتمعية في إدارة مواقع الحمى.¹⁹ أما في سوريا فقد ضغطت الحكومة بعد الاستقلال في عام 1946 على الرُحَّل للتحويل إلى حياة الحَضْر وذلك في إطار استراتيجيتها للتحديث والحد من النفوذ العشائري. وقد أدى هذا المسعى إلى إلغاء نظام الإدارة العشائري بموجب قانون رقم 166 (الصادر في 28 أيلول 1958) ووضع نهاية لنظم الحمى

¹⁰ J. Chehod, "Hima", *Encyclopaedia of Islam*, vol. 3 (1971): 393, quoted in Gari Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage: A History of the *hima* Conservation System", *The White Horse Press*, vol. 12, no. 2 (May 2006): 213-228, available at <http://www.muslimheritage.com/article/ecology-muslim-heritage-history-hima-conservation-system>

¹¹ John W. Bruce, "Legal Bases for the Management of Forest Resources as Common Property," *FAO* (1999): 48.

¹² Kilani, Hala, Assaad Serhal, and Othman Llewlyn, *Al-Hima: A Way of Life* (Amman and Beirut: IUCN and SPNL, 2007). انظر بشكل عام: ¹³ Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage".

¹⁴ Tom Verde, "A Tradition of Conservation," December 2008, available at <http://archive.aramcoworld.com/issue/200806/a.tradition.of.conservation.htm>.

¹⁵ Richard Foltz, Fredrick Denny and Azizan Baharuddin, ed., *Islam and Ecology*, (A Bestowed Trust: 2003), 212-215, quoted in Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage".

¹⁶ المصدر السابق.
¹⁷ يشير مصطلح البدو إلى العرب الذين يسكنون بشكل أساسي في الصحراء العربية والصحراء السورية وشبه جزيرة سيناء في مصر والصحراء الكبرى في شمال إفريقيا ويتبعون شكلاً من الرعوية المرتحلة. انظر: Elizabeth Losleben, *The Bedouin of the Middle East*, (Minneapolis: Lerner Publications, 2003); Dawn Chatty, *Nomadic societies in the Middle East and North Africa*, (Boston: Brill, 2006), 239-279 at 240.

¹⁸ Ghazi Bin Muhammad, *The Tribes of Jordan at the Beginning of the Twenty-first Century*, (Jordan: Rutab, 1999).

¹⁹ Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage".

المسيطر عليها من قبل العشائر.²⁰ في لبنان استمرت البلديات في إدارة أراضي الحمى حتى اندلاع الحرب الأهلية في عام 1975، حيث كانت تستخدم طوافين محليين لحماية الموارد وأراضي المزارع والمحاصيل. لكن الهجرة من الريف إلى المدينة والتخلي عن الزراعة نتج عنهما تراجعاً حاداً في أعداد الحمى.²¹ وعلى نقيض ذلك، ففي دول أخرى كان مراداً هذا التراجع غياب التنظيم كما في العديد من المراعي الأردنية حيث اتسع نطاق الرعي بشكل غير مضبوط.²²

جلبت هذه التطورات معها مؤثرات خارجية بيئية واجتماعية. بدايةً، فإن التحول إلى أنماط حياة أكثر استقراراً قد زاد الضغط على الموارد المستنفذة. في حين أنه، كان بدو المشرق العربي يسهلون تجدد الغطاء النباتي الطبيعي بالانتقال الحر بين الأراضي الأردنية والسورية والسعودية والعراقية.²³ بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع وتيرة الطلب من العشائر البدوية لإتباع نظاماً جديدةً لحيازة الأراضي إلى زوال اعتمادها على المعارف التقليدية ونظم الإدارة المجتمعية للأراضي.

اليوم تُفاقم مجموعةً جديدةً من التوترات التحدي المزدوج المتمثل في تدهور الأراضي وفقدان المعارف التقليدية. فقد أدى النمو السكاني المضطرد إلى استخدام أكثر كثافةً للأراضي لتلبية الطلب المتنامي، والذي يترافق في بعض الحالات مع إخراج المجتمعات من المراعي. وبذات الوقت فاقمت آثارُ التغير المناخي كالجفاف واختلاف أنماط الهطول المطري تدهورَ المراعي، وبالتالي هجرة البدو الرحل جزئياً إلى المدن.²⁴ أما المجتمعات التي حاولت المحافظة على أساليب حياتها التقليدية، فقد واجهت العديد من الآثار السلبية الناجمة عن إدخال أطر وأنظمة معقدة مخصصة بملكية الأراضي والتطوير الحضري. ففي بعض الحالات جُردت بعض المجتمعات من حقوقها في الأراضي بينما أُقصيت أخرى من عمليات صناعة القرار حول الأراضي واستعمالاتها. وفي كلتا الحالتين تراجع جسُ المجتمعات المتأثرة بالمسؤولية اتجاه موارد الأرض والالتزام بحسن إدارتها. تمخض عن ذلك أنه في حين لا يزال عُرف الحمى موجوداً بأشكال ومسميات مختلفة، فإن نظم إدارة الأراضي المجتمعية تتعرض للخطر بالأخص مع تراجع الأعداد من فئة الشباب المنخرطين في الأنشطة الزراعية والرعية.

²⁰ Bruce, "Legal Bases for the Management of Forest Resources," 113.

²¹ FAO, based on the work by Fadi Asmar, "The 'Hima': a Revived Traditional Forest Protection and Management System: the case of Lebanon," FAO (2009): 15, available at <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/k4846e/k4846e00.pdf>

²² R. Blench, "Rangeland Degradation and socio-economic changes among the Bedu of Jordan: results of the 1995 IFAD Survey," FAO (1995): 4, available at <ftp://ftp.fao.org/docrep/nonfao/lead/x6188e/x6188e00.pdf>

²³ Raed, Al Tabini, Khalid Al Khaldi and Mustafa Al-Shudiefat. "Livestock, Medicinal Plants and Rangeland Viability in Jordan's Badia: Through the Lens of Traditional and Local Knowledge," *SpringerOpen* (2012): 2, DOI: 10.1186/2041-7136-2-4.

²⁴ Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage".

3. استجابة تاريخية لتحديات معاصرة: إعادة إحياء مفهوم الحمى

من الواضح أن تدهور المراعي وتراجع الأساليب والمعارف التقليدية في إدارة الأراضي مرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً ومستمران ذاتياً. فبازدياد استخدام المراعي وانخفاض أعداد ساكنيها يزداد التمدد الحضري وتُفقد المعارف المحلية. وبما أن المراعي تحتل أكثر من 35٪ من مساحة المنطقة العربية²⁵ حيث 70٪ من هذه المراعي متدهورة أو مدمرة²⁶ ينبغي تحديد طرائق دعم الحوكمة الفعالة لموارد الأرض واستدامتها.

وكما أن المشكلات مترابطة فالطول الممكنة كذلك. يرى بعض الخبراء أن تعزيز نظم الإدارة المجتمعية للأراضي ودعم المحافظة على المعارف التقليدية سبيلٌ لتسهيل إدارة أكثر استدامة للأراضي. لتحقيق ذلك شهد العقد الماضي دراسة العديد من المنظمات لإحياء النظم التقليدية لإدارة الأراضي كالحِمى وإطلاق جهود فعلية في هذا المجال ومن هذه المنظمات: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) وجمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL).

لقد اعتبرت الحمى ذات قدرة كبيرة على إعادة تأهيل المراعي بفضل فعاليتها في صون الموارد الطبيعية ودعم الإدارة المحلية. هذا ويربط الخبراء نظم الحمى بالإنتاج الحيواني المحسن وحماية الدورات الهيدرولوجية ومساقط المياه وحجز الكربون الجوي نتيجة لزيادة الغطاء النباتي.²⁷ كما قد تكون الحمى هامة للتنوع الحيوي وحماية الموائل. يذكر "لولين" أن "العديد من مواقع الحمى موجود في مناطق ذات تنوع كبير في الأنواع الحية، أو أنها تدعم الأراضي الحرجية والموائل البيولوجية الرئيسية الأخرى، لذلك هي مهمة في المحافظة على التنوع الحيوي. ولم تجد الإمكانية الكبيرة لدراساتها وتطويرها إيكولوجياً واجتماعياً واقتصادياً اهتماماً كبيراً".²⁸ كما يوجد من الأدلة ما يؤكد بوضوح الفوائد التي تقدمها نظم الحمى لسبل المعيشة. وقد وجدت دراسات التقييم الاقتصادي أن تبني إصلاح المراعي على نطاق واسع قد يكون ذا منافع اقتصادية للمجتمعات المحلية.²⁹ وبالفعل يوفر تصنيع وتجارة الموارد الطبيعية كالأعشاب الطبية زيادة في فرص العمل المحلية في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا.

ومن المزايا الأخرى لنظام الحمى أنه يدمج صون الطبيعة مع الرفاه البشري مما يجعله نهجاً أكثر شمولية للموارد البشرية والعدالة الاجتماعية.³⁰ فوفق هذه الأطر التقليدية يلعب كلٌ من الذكور والإناث أدواراً أساسية في صون الموارد الطبيعية، وثمة العديد من الأمثلة على قيام النساء بأدوار محددة في إدارة الأنشطة الاقتصادية في مواقع الحمى القائمة.³¹ وكما أشار "إعلان عمّان حول ابتكار الحمى" فإن الحمى هو "رزمة شاملة من الحوكمة والعلم والسوق، يبني على رأس المال الاجتماعي والثقافي والبشري ويعززها".³²

وبما أن الممارسات الحالية تتجاوز الحمى التقليدي قد يكون من الضروري تبني نموذج مختلط يجمع بين الحمى التقليدي والأنظمة المدعومة بالتقنيات الحديثة لتجنب احتمالية وقوع نزاعات. فلا يجوز هنا إغفال التراث بل ينبغي تكيفه مع المعاصرة بما يجعل النظم المتوارثة داعمة للاستدامة في إطار حداثي وقاعدة للتقنيات الجديدة.

²⁵ المراعي هي أراضي داعمة للغطاء النباتي الطبيعي الذي ترعى فيه المواشي أو ذو قابلية للرعي ويُدار كنظام إيكولوجي طبيعي. ويشمل أيضاً الأراضي الحرجية الصالحة للرعي.
²⁶ Asma Abahussain et al., "Desertification in the Arab Region: Analysis of current status and trends," *Journal of Arid Environments* 51 (2002): 521 - 545 at 536, doi:10.1006/jare.2002.0975.

²⁷ Richard Foltz, *Islam and Ecology*, 215, quoted in Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage".

²⁸ Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage".

²⁹ Myint, M.M. and Westerberg, V., "An economic valuation of a large-scale rangeland restoration project through in Jordan," *ELD Initiative and GIZ* (2014).

³⁰ أنظر أيضاً: Hala and Llewlyn, "Al-Hima: A way of life,"; Regional Office for West Asia (IUCN ROWA), "The Amman Declaration on Innovating Hima," *Endorsed by HRH Prince El Hassan Bin Talal at the Hima Forum* (2014), available at <https://www.iucn.org/content/amman-declaration-innovating-hima-endorsed>

³¹ SPNL, "Hima Women Guideline Manual," SPNL, available at www.spnl.org

³² IUCN ROWA, "The Amman Declaration on innovating hima".

4. إعادة إحياء الحمى: العلاقة بين ضمان الحيازة وحوكمة الأراضي

بعد تبيان فوائد الحمى في دعم الإدارة المستدامة للموارد، يبرز السؤال حول أفضل طرق تسهيل تعزيز نظم الإدارة التقليدية خاصة في ظل ازدياد تدهور الأراضي والتمدد الحضري والتغير المناخي وازدياد الطلب على الإنتاج الغذائي. وترى هذه الورقة أن أحد العوامل الأساسية المُمكنة لإدارة مجتمعية ناجحة للأراضي هي تحقيق توازن بين حقوق المستخدمين ومسؤولياتهم. وهو توازن كان قد اختلف في سياق الأطر الحديثة لإدارة الأراضي، حيث جُرد المحافظون التقليديون على نظم الحمى من قدرتهم على إدارة الأراضي واستثنوا من عملية اتخاذ القرارات. بدون المسؤوليات والقدرة على التحكم والتنبؤ لم يُعد ثمة منافع لاحقة، فتفقد المجتمعات ما كان لها من حافز لإدارة الموارد باستدامة.

ويُشار عامة إلى الإطار الذي تُدار وفقه حقوق ومسؤوليات الأراضي بحيازة الأرض والتي يُقصد بها طريقة استخدام أو امتلاك الأرض من قبل الأفراد أو الدول. قد تكون حقوق الحيازة رسمية (مستندة إلى الدولة) أو غير رسمية أو عرفية أو تقليدية، وقد تشمل الاستئجار والتملك الحر وحقوق الاستخدام والملكية الخاصة.³³ يتصل مدى قوة حقوق طرف ما في الأرض بالتعريفات القانونية لحقوق الملكية في الدولة والأعراف الاجتماعية المحلية وغيرها من العوامل. وينبغي الذكر أن حيازة الأرض لا تتألف فقط من حقوق الملكية بل تشمل أيضاً حقوق الوصول والاستخدام.³⁴ وفي بعض السياقات تمتد حقوق الحيازة لتشمل إشغال واستخدام وتطوير الأرض وحق توريثها وحقوق تأجيرها أو التمكين من استخدامها وحق تقييد وصول الآخرين إلى الأرض وحقوق استخدام الموارد الطبيعية الموجودة فيها.

تُعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) حيازة الأرض بأنها مؤسسة تتألف من قواعد وضعتها المجتمعات لتنظيم السلوك المتعلق بالأرض. وبلغة أخرى حيازة الأرض هي نظام للإمسك بالأرض في مجتمع ما وتحديد من بمقدوره استخدام موارد معينة وماهية هذه الموارد ومدة وشروط استخدامها. وتُعرف هذه القواعد كيف يتم تخصيص حقوق ملكية الأرض ضمن المجتمعات وكيف يُعطى حق استخدام الأرض والسيطرة عليها ونقلها والمسؤوليات والقيود المرتبطة بكل من هذه الحقوق.

المصدر: FAO, "Land Tenure Studies 3: Land Tenure and Rural development", 7.

يشير "ضمان" حيازة الأرض إلى درجة الثقة لدى أصحاب الحقوق بأنهم لن يُحرّموا تعسفاً من مجموعة الحقوق التي يتمتعون فيها ضمن أراضي محددة. وهو ما يكفل استمرار الحقوق في الأرض مدعومة بمستوى من التأكد أن هذه الحقوق ستكون موضع اعتراف الآخرين وحماية قانونية واجتماعية عند الحاجة. تُعرف النظم القانونية-الرسمية، العرفية أو الدينية- حقوق والتزامات الأفراد والأسر والمجتمعات فيما يتعلق بالأراضي، وتحدد كيفية إدارة وإنفاذ هذه الحقوق. يشكل تحديد ما إذا كان النظام القانوني المعني يتناول الحقوق في الأرض أساساً لضمان حيازة الأرض.

تشتمل الكتابات العلمية حول التنمية المستدامة على إشارات وافية إلى العلاقة بين حقوق الحيازة وحوكمة الموارد الطبيعية. فعند حماية وضمان حقوق الحيازة تزيد إمكانية تقبل أصحاب الحقوق للمسؤولية وممارستهم لإدارة الموارد باستدامة، وحماية الأرض من التدهور والأستغلال الجائر. كما يُعتبر ضمان الحقوق في الأراضي شرطاً مسبقاً هاماً لصون سُبل العيش والمحافظة على الإنتاج الغذائي الكافي. ومن شأن تعزيز هذا الضمان تشجيع ودعم زيادة الاستثمارات في الأراضي حيث أنه لا يُتوقع من أولئك الذين قد يتم إقصاؤهم في أي وقت، استخداماً مستداماً للموارد الطبيعية المحلية أو الاستثمار في منازلهم أو قراهم أو أحيانهم. في المقابل يوفر ضمان الحقوق في الأراضي الحوافز للمحافظة على الموارد الطبيعية وزراعة المحاصيل طويلة الأمد والمساهمة في التنمية المحلية. ويمكن لهذه الاستثمارات على المدى الطويل أن تنعكس على تحسين الصحة والتعليم ومستويات الحياة. لذلك يمثل ضمان حقوق الحيازة شكلاً رئيسياً من أشكال الصون البيئي وتحقيق الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية الأعم.³⁵

وحيثما تتمتع النظم التقليدية لإدارة الأراضي بضمان الحيازة تنتج منافع متشابهة. بدايةً يشكل ضمان الحيازة وسيلة لحماية سُبل عيش المجتمعات الريفية، فهو يوفر دعماً خاصاً لأصحاب الحقوق في الأراضي المجتمعيين والمتداخلين والثانويين والفقراء

³³ FAO, "Land Tenure Studies 3: Land Tenure and Rural development" FAO (2002): 7.

³⁴ IUCN, "Management and Ownership of Dry Lands," 2.

³⁵ المصدر السابق.

والفئات الضعيفة في المجتمع. وعلى نطاق أوسع قد يساعد على تبني نمو اقتصادي محلي ويدعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما أشير سابقاً تتيح المراعي إمكانية كبيرة لتوليد الدخل من خلال مواردها الطبيعية وقيمها الإيكولوجية والإنتاجية والتي إن جُعِلت موضع حماية وصون انتفع منها كافة أبناء المجتمعات.

ولما كانت الغاية من إعادة تنشيط الحمى هو تعزيز إدارة واستدامة المراعي وما يترتب على ذلك من مخرجات لمستخدمي الأرض، فإن العلاقة بين ضمان حيازة الأرض وحسن حوكمتها أمر جوهري. لذلك ينبغي لجهود الحمى أن تشمل أنماطاً لتعزيز ضمان الحيازة وبالتالي دور المواطنين في أراضيهم ومسؤوليتهم تجاهها. وقد كان من أسباب نجاح نُظُم الحمى المبكرة أنها عرّفت علاقة المجتمع بالأرض استناداً إلى قواعد مُقرّة ومسؤوليات موزعة وحقوق وصول محددة اشْتُقّت بشكل رئيسي من الممارسات الشائعة والمعارف المتوارثة.³⁶

³⁶ FAO, "Land Tenure Studies 4: Gender and Access to Land," FAO (2002): 3.

5. تحليل ومسح مواقع الحمى في الدول المختارة

1-5 حمى بني هاشم في الأردن

عَرَّف قانون الزراعة رقم 20 لسنة 1973 المراعي بأنها "كافة الأراضي المسجلة وأي أرض أخرى مملوكة للدولة يقبل فيها الهطول المطري عن 200 ملم والتي لا تتمتع بريّ مستدام أو الأراضي المحددة للاستخدام العام فقط".³⁷ تُعتبر المراعي في الأردن مملوكة للدولة أو الخزينة بشكل رئيسي ولكن يمكن أن تكون المراعي مملوكة لشخص أو مجموعة أشخاص أو أن تُسجّل باسم مؤسسة حكومية.³⁸ وبمقدور مالكي المراعي إعطاء حقوق الحيازة للأفراد أو الأسر أو العشائر مما يجعلها تتمتع بمستوى معين من السيطرة على الأرض ومواردها.

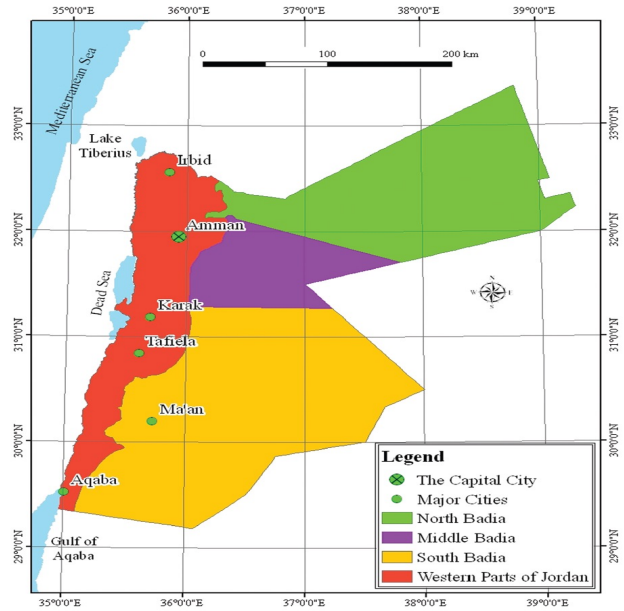
تشكل المنطقة المعروفة بالبادية 80٪ من مساحة المملكة الأردنية الهاشمية (أنظر شكل 1). وتنتم هذه المنطقة بالجفاف وانخفاض الهطول المطري مع أن بعض أجزائها شبه جاف وتحتوي على حياة نباتية وحيوانية كبيرة. وتعتبر كل هذه البادية تقريباً مناسبة للرعي مما يجعل معظم أراضيها مستخدماً في ذلك.³⁹

وفي حين تملك الدولة معظم أراضي المراعي فإن بعض المناطق يُعتبر "تقليدياً" حيث تمارس القبيلة الفاطنة هناك الحقوق على الأرض.⁴⁰ وقد نَجَمَ عن ذلك نزاعات متكررة حول استخدام

الأرض ومقاومةً لجهود الدولة في تنظيم الرعي.⁴¹ وتقدم المراعي الهاشمية في محافظة الزرقاء مثالاً جلياً على ذلك. فهذه المراعي تُعتبر أراضي مملوكة للخزينة تديرها مديرية الحراج في وزارة الزراعة. وقد أُطلق هذا الوضع القانوني والإداري التباساً وتشويشاً في الأفهام المحلية لملكية هذه الأراضي حيث رأى أبناء المجتمع أن الحكومة وحدها مُسبِكةٌ بالمسؤولية عن إدارة الموارد مما جعل جسّ مستخدم الأراضي العشائرية بالمسؤولية ضعيفاً.⁴² وبذات الوقت كان أثر جهود وزارة الزراعة لحماية المراعي من خلال تسييجها وتحديد الرعي بمواسم وفترات معينة محدوداً، فأدت انتهاكات الرعي إلى إضعاف عملية استعادة الغطاء النباتي.⁴³

في عام 2011 صدر عن رئاسة الوزراء قرار يقضي بتخصيص 100 هكتار من المراعي لثُدار من قبل جمعية حمى بني هاشم التعاونية.⁴⁴ ويشتمل الموقع على غطاء نباتي سُهوبي يقع ضمن منطقة مناخية حيوية في الإقليم الإيراني-الطوراني. تعتبر هذه المنطقة هامشية بسبب درجة تصحرها وتتراوح معدلات الهطول المطري فيها بين 120 و220 ملم سنوياً.⁴⁵

شكل 1: البادية الأردنية



المصدر: Alaa Abu Sada, Mahmoud Abu-Allaban and Ahmad Al-Malabeh, "Temporal and Spatial Analysis of Climate Change at Northern Jordanian Badia," *Jordan Journal of Earth and Environmental Sciences* vol. 7, no. 2, (2015): 88.

³⁷ Jordan Ministry of Agriculture, Directorate of Rangelands and Badia Development, "Updated Rangeland Strategy for Jordan," *IUCN and EU* (2013): 10.

³⁸ Husam Madanat, "Land tenure in Jordan," *FAO land tenure journal* (2010): 156, available at <http://www.fao.org/nr/tenure/land-tenure-journal/index.php/LTJ/article/view/12/6>.

³⁹ Mahmoud Al-Jaloudy, "Country Pasture and forage resource profile," *FAO* (2006): 7

⁴⁰ Historically, Bedouin tribes have practiced a specific form of traditional land management within a *dirah* (the lands used by Bedouin groups for grazing).

⁴¹ Directorate of Rangelands and Badia Development, "Updated Rangeland Strategy for Jordan," 12.

⁴² IUCN, "Al Hima Possibilities are endless," *IUCN* (2014), available at http://cmsdata.iucn.org/downloads/hima_case__1_.pdf

⁴³ Hima management Committee, "Community management plan for Hima Bani Hashem 2013-2017," *IUCN* (2013).

⁴⁴ IUCN, "Al Hima Possibilities are endless".

⁴⁵ Hima management Committee, "Community management plan for Hima Bani Hashem 2013-2017".

كما صنفت وزارة التخطيط والتعاون الدولي منطقة الهاشمية جيب فقر⁴⁶ حيث يعتمد نحو 20% من السكان على المواشي كمصدر وحيد للدخل.⁴⁷

جدول 1: حقوق حيازة الأرض في حمى بني هاشم

اسم الموقع	حق الوصول	حق الاستفادة	حق الإدارة والإستثناء	حق نقل الملكية
حمى بني هاشم	لا <input type="checkbox"/> نعم <input checked="" type="checkbox"/>	لا <input type="checkbox"/> نعم <input checked="" type="checkbox"/>	لا <input type="checkbox"/> نعم <input checked="" type="checkbox"/>	لا <input checked="" type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>

مع إنشاء الحمى مُنح المجتمع حقوق حوكمة الأرض، وحوّلت مسؤوليات الإدارة وحل النزاعات إلى جمعية بني هاشم التعاونية. وقد انتخب أبناء المجتمع مدير الجمعية والذي يُعتبر مسؤولاً أمام المجلس التنفيذي. ويتألف أعضاء الجمعية من كافة فئات المجتمع مع رجوح كفة التمثيل النسائي. نجحت الجمعية وبمشاركة المجتمع المحلي في الترويج للحوكمة الرشيدة.

جدول 2: تحليل عوامل حوكمة الأراضي في حمى بني هاشم

العامل	منخفض	طفيف	معتدل	مرتفع
الوعي/القدرة والمعرفة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الوصول إلى المنافع من موارد الأرض	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التنظيم والقيادة المجتمعيان	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
انخراط النساء	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
قوة المطالبة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

دعم الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ووزارة الزراعة عملية إحياء الحمى من خلال تدريب عدد من أبناء المجتمع على إدارة المشاريع وأساليب إدارة الأرض ومنهجيات إدماج المعنيين. وقد عُقدت اجتماعات بين أبناء المجتمع والحكام المحليين وموظفي وزارة الزراعة بهدف تعزيز الفهم المشترك لمفاهيم صون وإصلاح الأراضي وإدارتها المستدامة. ويعود الفضل في نجاح مبادرة حمى بني هاشم بشكل رئيسي إلى المستوى العالي من الالتزام الذي أبدته وزارة الزراعة.

تشير الأدلة المأخوذة من الشهادات والمشاهدات التي تمت في إطار هذا البحث إلى أن الحوكمة المحلية للأراضي تحسنت منذ إقامة الحمى. فأصبح المجتمع يحافظ على نظم رعي موزعة بإنصاف وتحمي الأرض من القبائل المجاورة والرعي الجائر؛ وقد ساعدت وزارة الزراعة وغيرها من سلطات في تنفيذ القانون المجتمع في حماية الأرض من الرعي الجائر. ويؤدي أبناء المجتمع مستويات حسنة من الوعي بوضع موارد أراضيهم إضافة إلى المهارات اللازمة لتحديد المشكلات وترتيبها حسب أولويتها. يدعم الحمى سبل عيش العديد من أبناء المجتمع وقد أوجد فرصاً جديدة. من أمثلة ذلك أن أقامت مجموعة نساء ورشة لتصنيع الأعشاب بمساعدة قرض صغير للأعمال قدمته جمعية حمى بني هاشم التعاونية. وقد أظهرت المقابلات أن العديد ممن كانت تُساورهم الشكوك حول نظام الحمى تحولوا إلى داعمين له بقوة يطرحون أفكاراً قوية حول الصلة بين الإدارة التقليدية للأرض وصون الموارد والمخرجات الاقتصادية. ومن السمات المجتمعية التي قد تكون ساهمت في نجاح الحمى، وجود مبادئ قَبَلية قوية يكون بموجبها للقيادة المجتمعية الدور الهام في عمليات اتخاذ القرار والتقدير الكبير للمعارف المتوارثة عبر الأجيال فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

مما ينبغي ذكره أنه انطلاقاً من فعالية تجربة الحمى، في عام 2014 قامت وزارة الزراعة بإدراج التوصيات الثلاث التالية المتعلقة بإصلاح الأرض ضمن استراتيجيتها للمراعي:

⁴⁶ جيب الفقر في الأردن هي مجتمعات عشوائية حول وتحت خط الفقر المحدد بـ 680 ديناراً أردنياً للفرد سنوياً؛ UNPD, Ministry of Planning and International

Cooperation - Jordan, "Thinking differently about the poor," UNDP and MoP (2012), available at http://www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/Jordan_Poverty%20Pocket%20Report.pdf

⁴⁷ Hima Management Committee, "Community management plan for Hima Bani Hashem 2013-2017".

- إقامة منظمات مجتمعية لإدارة الأراضي المخصصة.
- إعادة تعريف الحقوق في الأراضي الرعوية.
- بناء القدرات المحلية والتوعية لإحياء مفهوم الحمى.⁴⁸

2-5 حمى عنجر وحمى كفر زبد في لبنان

في حين كانت المناطق الحرجية يوماً ما تشكل 74% من مساحة لبنان أصبح 65% من الأراضي الحرجية في البلاد يُصنف باعتباره أراضي متدهورة.⁴⁹ وتُعتبر الحراج بشكل رئيسي أراضي "أميرية" أي مملوكة للدولة وتديرها وزارة الزراعة.⁵⁰ تتمثل التهديدات الحالية لهذه المناطق في آثار الاستغلال المستمر للحراج بالرعي الجائر وقطع الأشجار غير القانوني والتوسع في الأنشطة الزراعية الرعوية والتمدد الحضري المضطرب.⁵¹ وقد سبب فقدان الغطاء النباتي الطبيعي تعرية التربة وانخفاض خصوبتها وفقدان النظام الإيكولوجي لسلامته مما نتج عنه انخفاض الإنتاجية الزراعية.

وفي صلب هذه التحديات يقع تحدي الإطار الحوكمي المشرف على إدارة الحراج. ينص القانون على أن المسؤولية عن قطاع الحراج مُناطة بمديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية (في وزارة الزراعة). وفقاً لقانون حماية البيئة رقم 444 تكون وزارة البيئة مسؤولة عن إدارة المناطق المحمية والأراضي العامة سواء المُحرّجة أو غير المُحرّجة.⁵² لكن في الواقع العملي فإن البلديات هي المخولة عادة بحقوق إدارة واستخدام الأراضي الأميرية والتي بدورها تنسق قراراتها مع وزارة الزراعة. وبالرغم من وجود هذا الإطار المفصل (أو ربما بسببه) ليس ثمة "ملكية" سياسية كافية للحراج والغابات، بل إن المسؤولية عن الإدارة لا مركزية بشكل كبير ومفوضة لأطراف محلية ذات قدرات وسلطات ضعيفة. ومن تبعات ذلك أن حظر الرعي الجائر في الحراج غير مطبق إلا على نحو طفيف.

جدول 3: حقوق حيازة الأرض في حمى عنجر وحمى كفر زبد

اسم الموقع	حق الوصول	حق الإستفادة	حق الإدارة والإستثناء	حق نقل الملكية
حمى عنجر	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>
حمى كفر زبد	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>

أدى هذا التفويض بالصلاحيات إلى مؤسسات الدولة إلى حرمان المجتمعات من معظم الحوافز الاقتصادية للإدارة المستدامة للأراضي التي يشغلونها. بالتالي فإنه بشكل أو بآخر يُعتبر الرعي الجائر نتاج ضعف تنظيم حقوق الملكية وعدم ضمانها (إضافة إلى الفقر والنمو السكاني).

جدول 4: تحليل عوامل حوكمة الأراضي في حمى عنجر

العامل	منخفض	طفيف	معتدل	مرتفع
الوعي/القدرة والمعرفة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الوصول إلى المنافع من موارد الأرض	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التنظيم والقيادة المجتمعيين	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
انخراط النساء	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
قوة المطالبة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

⁴⁸ Directorate of Rangelands and Badia Development, "Updated Rangeland Strategy for Jordan," 13.

⁴⁹ Ministry of Environment – Lebanon, "Safeguarding and Restoring Lebanon's Woodland resources," UNDP (2008), available at <http://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Energy%20and%20Environment/Projects/1454.pdf>

⁵⁰ ثمة أربعة أشكال للأراضي في لبنان من حيث الملكية: الأراضي الأميرية وهي الأراضي المملوكة للدولة ومُدارة من وزارة الزراعة؛ الأراضي المشاع وهي الأراضي المجتمعية المملوكة والمدارة من البلديات؛ الأراضي الوقفية وهي الأراضي المملوكة والقدارة من السلطات الدينية؛ الأراضي الملك وهي أراضي الملكيات الخاصة. إلا أنه يجب عدم اعتبار الملكية استخداماً بالضرورة، فالتأجير والاستخدام والانتفاع والأعراف تسهل لغير مالكي الأرض إدارتها.

⁵¹ Talal Darwish, Faycel Chenini and Moujahed Achouri, "Country Study on Status of Land Tenure: Planning and Management in Oriental Near East Countries case of Lebanon," FAO (2012): 73.

⁵² أنظر أيضاً: Ministry of Agriculture – Lebanon, "National Report to the Third Session of the United Nations Forum on Forests", MOA (2003), available at http://www.un.org/esa/forests/pdf/national_reports/unff3/lebanon.pdf

كما تقدّم فقد عمل بمفهوم الحمى في لبنان حتى عام 1975 حيث كانت البلديات تستخدم طوافين من المجتمع المحلي لحماية الأراضي واستدامتها. وقد وُضع لمواقع الحمى في لبنان نطاقٌ واسع من الغايات التي تتجاوز مجرد إدارة المراعي فتشمل حماية الطيور وتنوع النظام الإيكولوجي.⁵³ إلا أن معظم هذه المواقع لم تعد فاعلة بسبب الهجرة إلى المدن بشكل أساسي.⁵⁴ ومن المهم الإشارة إلى أن العقد الماضي شهد انتقالاً من الرعي المتنقل إلى الإنتاج الحيواني المستقر بسبب التمدد الحضري والرعي الجائر. ويعتمد مربو المواشي حالياً على كتل الغذاء والمكملات الغذائية بدلاً من الغطاء النباتي الطبيعي مما يرفع من كلف إنتاج المواشي ويجعله غير جذاب مادياً.⁵⁵

أقرت وزارة الزراعة اللبنانية بأهمية نظم الإدارة اللامركزية للحراج التي تُشرك المجتمع المحلي مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية.⁵⁶ لذلك وبهدف تحسين سُبل عيش الرعاة وإمكانيات المراعي⁵⁷ شهد عام 2013 قيام جمعية حماية الطبيعة في لبنان بتأسيس مواقع حمى في عدة مناطق من البلاد. كان حمى كفر زبد قد أُعلن في عام 2005 تلاه بعد ثلاثة أعوام حمى عنجر. وتتألف مواقع الحمى هذه من أراضي زراعية وحراج وأراضي رطبة يقصدها العديد من أنواع الطيور المائية المهاجرة.⁵⁸ وتشكل الزراعة وصيد الأسماك والصيد والرعي الاستخدامات الرئيسية لهذه الأراضي. ويُشار هنا إلى أن نحو 50٪ من موائل الحمى يتألف من آخر الأراضي الرطبة المملوكة ملكية عامة في وادي البقاع.⁵⁹

جدول 5: تحليل عوامل حوكمة الأراضي في حمى كفر زبد

العامل	منخفض	طفيف	معتدل	مرتفع
الوعي/القدرة والمعرفة	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الوصول إلى المنافع من موارد الأرض	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التنظيم والقيادة المجتمعيين	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
انخراط النساء	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
قوة المطالبة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

تقع مواقع الحمى على أراضي مملوكة للبلديات تديرها المجالس البلدية. وقد طورت جمعية حماية الطبيعة في لبنان بالاشتراك مع المجالس رؤية لـ "منطقة نظيفة ومحمية بيئياً" تُقام بالتعاون بين أبناء المجتمع والمعنيين الخارجيين. وتلك الغاية أجرت الجمعية والمجالس المعنية تدريبات واجتماعات لزيادة الوعي بمفهوم الحمى وبناء القدرات اللازمة في مجال إدارة مواقع الحمى. كما عملت الجمعية مباشرة مع الجمعيات على نظام إدارة مجتمعي ومنصات تعاونية للجمع بين السلطات المحلية وأبناء المجتمع كالمزارعين والرعاة. وطوّرت خطة عمل محلية حددت إجراءات حل المشكلات وأشكال دعم النساء كأعضاء فاعلين في مجتمع الحمى.⁶⁰ ومن الأنشطة التي تمت التدريب حول حقوق النساء وتوليهن القيادة وصون التنوع الحيوي وورشات عمل حول كيفية إنتاج وتسويق منتجات محلية. كذلك استهدفت بعضُ الورشات التدريبية الشباب والنساء من موقعي الحمى عنجر وكفر زبد، لتكون بمثابة منبر لتبادل المعرفة عن ثقافة وتقاليد كل من المجتمعين.

بيّنت المشاهدات التي تمت في إطار هذا البحث أن موقعي الحمى اتسما بمستويين متشابهين من الحوكمة المحلية للأرض مع تميز طفيف لحمى عنجر في الوعي والمعرفة وتمكين المرأة. مما يستدعي النظر هنا أن النساء في عنجر وكفر زبد فاعلات في عمليات اتخاذ القرار الخاصة بالحمى؛ وفي عنجر كانت النساء قد شكلن هيئاتهن التعاونية. أما الانخفاض النسبي للوعي في كفر زبد فيمكن رده إلى تاريخ النزاع السياسي فيها خلافاً لمجتمع عنجر الأكثر توحداً. تُعتبر الآراء والارتباطات السياسية في لبنان من العوامل الجوهرية في التواصل الثقافي والتراثي مما يجعل أثرها في الحوكمة والتعاون المجتمعي كبيراً.

⁵³ FAO, "Country Pasture/Forage Resource Profiles Lebanon," FAO (2011).

⁵⁴ FAO, "The 'Hima'": 39.

⁵⁵ Herrera, Davies and Baena, *The Governance of Rangelands*, 152 – 154.

⁵⁶ FAO, "The 'Hima'".

⁵⁷ Herrera, Davies and Baena, *The Governance of Rangelands*, 152 -154.

⁵⁸ "Hima Kfar Zabad," Society for the protection of Nature Lebanon, available at <http://www.spnl.org/hima/hima-kfar-zabad>.

⁵⁹ يقع سهل البقاع على مسافة 30 كم شرق بيروت وهو واد خصب جداً ويعتبر أهم الأقاليم الزراعية في لبنان. ويقع بين جبل لبنان غرباً وجبال لبنان الشرقية.

⁶⁰ SPNL, "Hima Women Guideline Manual".

3-5 مرسى مطروح في مصر

تنقسم الحيازة الرسمية للأراضي في مصر إلى خمس فئات رئيسية: ملكية خاصة، ملكية عامة، إيجار عام، انتمان أو وقف، وضع اليد.⁶¹ ويجعل القانون المدني المصري من الممكن للمستحوذ على قطعة أرض أو لمستخدمها أن يمتلكها في حالة إشغاله لها لمدة 15 سنة متصلة دون قيام مالكيها بإثبات حقوقهم. وتُعتبر كافة الأراضي الصحراوية (والمسماة "أراضي غير مستصلحة") مملوكة للدولة. إلا أن الحكومة تقر بشكل غير رسمي بحقوق استخدام الأرض.⁶² ويسمح قانون الأراضي الصحراوية رقم 124 لسنة 1958 وقانون رقم 100 لسنة 1969 للأفراد من أبناء القبائل اكتساب ملكية الأرض التي يزرعونها ويستخدمونها حتى وإن كانت أصلاً مملوكة للدولة.⁶³ أما المراعي فإما تكون مجتمعية أو مخصصة للاستخدام بين القبائل والعشائر والأنساب.

تشتمل مصر على مراعٍ جافة وشبه جافة تغطي ما يقدر بعشرة ملايين هكتار. خلال العقود الماضية أدت موجات الجفاف المتكررة والزيادة في مستويات الرُّحْل وتربية الأغنام في المناطق الهامشية إلى ازدياد الضغط على موارد الأرض وانخفاض خصوبة التربة.

كما اتسمت العقود الماضية بانخفاض الترحل في معظم أنحاء البلاد. وقد ساهمت هذه التغيرات في تحويل الأراضي الرعوية التقليدية المتوازنة إيكولوجياً إلى مناطق زراعية ثابتة غير مستدامة. إلا أن البنية القبلية التقليدية لا زالت سائدة في المنطقة الساحلية الشمالية الغربية من مصر.⁶⁴

جدول 6: أنواع حيازة الأرض في مراعي مرسى مطروح

اسم الموقع	حق الوصول	حق الاستفادة	حق الإدارة والإستثناء	حق نقل الملكية
مرسى مطروح	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/> لا <input checked="" type="checkbox"/>

تقع محافظة مطروح في شمال غرب مصر وتشغل مساحة 212,112 كم² فيما يبلغ عدد سكانها 427,000 نسمة. أما عاصمتها فهي مدينة مرسى مطروح التي يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال والصحراء الكبرى جنوباً. وتسود المحافظة المراعي الجافة أو الجافة جداً مع معدل سنوي للهطول المطري يبلغ 140 ملم.⁶⁵ يشكل البدو نحو 85% من السكان وينتمون إلى سبب قبائل رئيسية. وتعتمد هذه القبائل على نظام لإنتاج الأراضي الجافة الممتد الذي يشمل الأغنام والماعز ومحاصيل أشجار الشعير. ويُقدر أن أكثر من 80% من حيازات الأراضي في مطروح ليس لها صفة قانونية مع وجود القانون العرفي الذي ينظم الإدارة المحلية ويُنبتُ بموجبها في النزاعات. لكن مؤخراً ازداد التسجيل الرسمي للأراضي من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ربما بسبب ارتفاع قيم الأراضي.⁶⁶

وتشتمل مرسى مطروح على أربع مناطق زراعية-إيكولوجية: (1) شريط ساحلي ضيق ذو تربة غرينية داعمة للبيستنة والمواشي والشعير؛ (2) قطاع إنتاج مشترك ذو هطول مطري أقل وتربة ذات نوعية داعمة للحيوانات الصغيرة المجترة والشعير والأشجار الحرجية التي تنمو في الوديان؛ (3) قطاع رعوي يُستخدم بشكل رئيسي لرعي الحيوانات الصغيرة المجترة وزراعة الشعير في الأراضي المنخفضة؛ (4) منطقة رعوية مفتوحة يشغلها بدو رُحْل يقومون بالإنتاج الحيواني خاصة الجمال.⁶⁷ وفي حين تمثل

⁶¹ الأنواع الرئيسية لحيازة الأرض في مصر: (1) الملكية الخاصة وهي الأرض المملوكة بشكل خاص لفرد أو شركة؛ (2) الملكية العامة وهي الأرض المسجلة ملكية للدولة وغير مؤجرة لجهة خاصة؛ (3) أرض الإيجار العام وهي أرض مملوكة للدولة ويمكن تأجيرها لمدة طويلة لشاغلها؛ (4) أرض الانتمان أو الوقف وهي الأرض الموقوفة من قبل الدولة لغرض خيرى أو ديني وتدار عادة من قبل وزارة الأوقاف؛ (5) وضع اليد ويجعل القانون المدني مملوكة للمستحوذ على قطعة أرض أو مستخدمها أن يصبح مالكا لها في حالة إشغاله لها لمدة 15 سنة متصلة دون قيام مالكيها بإثبات حقوقهم. أنظر: http://www.usaidlandtenure.net/sites/default/files/country-profiles/full-reports/USAID_Land_Tenure_Egypt_Profile.pdf

⁶² إلا أن وزارة الدفاع تستطيع الاستحواذ على الأرض لغايات استراتيجية حتى وإن كان ذلك دون توفير أماكن لإعادة الاستيطان، Egyptian Ministry of Agriculture and Land Reclamation, "Second Matruh Resource Management Project," Project Appraisal Document MOA (2004).

⁶³ Ministry of Agriculture and Land Reclamation Egypt, "Second Matruh Resource Management Project," 33.

⁶⁴ المصدر السابق.

⁶⁵ المصدر السابق.

⁶⁶ المصدر السابق.

⁶⁷ المصدر السابق.

الزراعة والإنتاج الحيواني النشاطين الرئيسيين لسُبل العيش أُنزَّ الجفاف الشديد في الأعوام الأخيرة على النظام الإيكولوجي وأضعف إنتاجيته.

جدول 7: تحليل عوامل حوكمة الأراضي في مرسى مطروح

العامل	منخفض	طفيف	معتدل	مرتفع
الوعي/القدرة والمعرفة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الوصول إلى المنافع من موارد الأرض	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التنظيم والقيادة المجتمعيان	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
انخراط النساء	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
قوة المطالبة	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

تقوم المنظمات المجتمعية والتي يمثل أعضاؤها مختلف قبائل المنطقة بتنسيق التواصل مع السلطات الرسمية. إلا أن هذه المنظمات تفتقر لاستراتيجية موحدة للإدارة المستدامة للأراضي، وهي ذات قدرة محدودة نظير السلطات الحكومية. ثمة عددٌ قليل فقط من المنابر لكسب التأييد لحقوق الوصول إلى موارد الأرض وتعزيز الوعي المحلي بالإدارة المستدامة للموارد. وعلى الرغم من انخفاض مستوى التعليم والوصول إلى بناء القدرات، يُبدي مجتمع مرسى مطروح معرفة حسنة بإدارة الموارد الطبيعية الشحيحة، وهي معرفة مصدرها اعتماد أبناء هذا المجتمع على أراضيهم كمصدر لسُبل عيشهم، بالإضافة إلى كفاءة نقل المعارف من جيل لآخر. من ناحية أخرى فإنه على الرغم من انخراط النساء في أنشطة صغيرة النطاق مرتبطة بالأرض كزراعة الأعشاب وارتفاع مستوى التعليم بينهن فإن وصولهن لبناء المهارات وعمليات اتخاذ القرار ما زال محدوداً.

وفي ضوء هذه التحديات المقترنة بجغرافية وديموغرافية المنطقة فإن إقامة حمى في قرية تُدعى أبو مرقيق مسألة ذات وجهة. وتقع المنطقة في مراعٍ تحتوي على أنواع عديدة من الأعشاب الرعوية والنباتات الطبية والعطرية وموئل خصب مناسب لإنتاج الشعير مساحته نحو 46,000 م².

6. الخلاصة: الإدارة المستدامة والحوكمة المحلية للأراضي

قدمت هذه الورقة البحثية بيانات جُمعت من خلال المشاهدات في مواقع للحمى في الأردن ولبنان وموقع محتمل للحمى في مصر. بدا في كل من المواقع الثلاثة القائمة أنه قد تم التغلب على التحديات المتعلقة بضعف الإدارة والاستخدام غير المستدام للأراضي. وقد أظهرت المجتمعات في هذه المواقع وعياً واهتماماً وكفاءة إدارية في الأراضي التي يديرونها. تمتع السكان في كل موقع بمؤشرين أو أكثر من المؤشرات الأربعة على ضمان حيازة للأراضي. هل كان لهذه المخرجات أن تتحقق بدون إقامة الحمى؟ لا يقدم البحث الوارد في هذا التقرير إجابة محددة عن هذا السؤال. إلا أن الواضح أن مواقع الحمى سارت وفق ما تقتضيه وأدت دورها جيداً. كما ويتفق ما توصلنا إليه مع بحوث أجريت في إفريقيا وأثبتت صلات إيجابية بين نظم الإدارة التقليدية للأراضي والمخرجات الإيجابية لإدارة الأراضي.⁶⁸ هذه الورقة تعتبر أيضاً نقطة انطلاق لما يمكن إجراؤه مستقبلاً لقياس أثر جهود تحسين الحوكمة المحلية للأراضي.

يمكن القول إنه حيثما يكون الهدف تعزيز الاستخدام المستدام لموارد الأراضي المدارة مجتمعياً، فإنه يشترط مسبقاً تحويل حقوق الحيازة وبالتالي زيادة مصلحة المستخدمين في الأرض والموارد التي تُنتجها. كما اتضح أن إقامة نظم الحمى هي إحدى الطرق القليلة التي يمكن من خلالها تعزيز ضمان الحيازة على مستوى المجتمع، وذلك بسبب التعقيدات السياسية والتشريعية التي تحول دون إعطاء حقوق الملكية للمجتمعات في إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا. خلاصة الأمر، أنه حيثما يُسهّل ضمان حيازة الأرض استخدامات أكثر استدامة للموارد الطبيعية، فإن الحمى بديل ناجح للمناطق الرعوية المحمية المدارة من الحكومة خاصة في ظل ضعف القدرة المركزية والمحددات المالية.

كما تقدّم شرحه، بمقدور مواقع الحمى توفير فرص اقتصادية جديدة للرجال والنساء. يتوافق النهج المنطلق من القاعدة صعوداً والهادف لمتين المؤسسات المحلية والقيادات المجتمعية، مع الفكر المعاصر حول كيفية تعزيز المرونة. هذا وقد توقعت دراسة سابقة أنه من خلال تطبيق نهج الحمى، كمنظماً لإصلاح وإدارة المراعي، على نطاقٍ واسع في حوض نهر الزرقاء، قد يقدم للمجتمعات الأردنية منافعاً تتراوح قيمتها بين 144 و289 مليون دينار أردني على مدى 25 عاماً. ويوفر ما قد تبلغ قيمته 16,8 مليون دينار من مشتريات الأعلاف.⁶⁹

في كل الأحوال، قد يقتضي إحياء النظم المجتمعية كالحمى وجود عملية طويلة ومكلفة تستوجب استثماراً مستمراً في بناء قدرات أبناء المجتمع. لذلك من الأهمية وجود دعم حكومي ضروري لنجاح واستدامة النماذج التقليدية لإدارة الموارد.

الحمى نهجٌ إنساني للإدارة المتكاملة يتبنى صون الطبيعة وسبل العيش المستدامة والحماية البيئية. بالإضافة لأثره على إنتاج المواشي المحسن، فإنه يرتبط بحماية الدورة الهيدرولوجية ومساقط المياه بالإضافة إلى حجز الكربون في التربة. لذلك يقدم الحمى نهجاً شاملاً في إدارة واستدامة الموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية.

اليوم وفي ظل زيادة تدهور الأراضي والتمدد الحضري والتغير المناخي، نحتاج إلى طريقة مبتكرة واستراتيجية لمتين النماذج المجتمعية التقليدية في إدارة الأراضي. ينبغي علينا وضع الأطر القانونية التي يمكن لنظم إدارة المصادر اعتماداً على المجتمع العمل وفقها، إذ يمكن لهذه النظم كالحمى -عندما تكون مقرونة بالتخطيط السليم والحوافز وتحسين السياسات والبرامج- العمل بفعالية واستدامة.

⁶⁸ انظر أيضاً: Rachael Knight, "Best Practices in Community Land Titling," *International Development Law Organisation* (2010), available at https://www.files.ethz.ch/isn/139540/Land_InceptionPaper.pdf

⁶⁹ Vanja Westerberg, Moe Myint, "An Economic Valuation of a Large-scale Rangeland Restoration Project: Costs and Benefits of Communal Rangeland Rehabilitation in Jordan," *ELD Initiative and GIZ* (2014): 2, available at https://www.iucn.org/sites/dev/files/import/downloads/eng__policy.pdf

ملحق 1: تفعيل حقوق حيازة وحوكمة الأراضي

تفعيل حقوق حيازة الأراضي

حق الوصول	حق الاستفادة	حق الإدارة والإستثناء	حق نقل الملكية
يستطيع المجتمع الوصول إلى الأرض بصرف النظر عن مدى قدرته على الانتفاع من مواردها.	للمجتمع الحق في الحصول على منتجات ودخل من موارد الأرض.	للمجتمع الحق في إدارة الوصول إلى موارد الأرض والتحكم بكيفية استخدامها وحماية مواردها من الاستخدام غير القانوني.	لأبناء المجتمع المحلي الحق في بيع حقوقهم أو تأجيرها.

تفعيل الحوكمة الرشيدة للأراضي

الوعي/القدرة والمعرفة	الوصول إلى المنافع	القيادة المجتمعية	انخراط النساء	قوة المطالبة
يملك أبناء المجتمع المعرفة والمهارات لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وتبني المشكلات البيئية والتخطيط طويل الأمد.	أبناء المجتمع قادرون على تبني وتحقيق المنافع من موارد الأرض المتاحة.	تعمل مجموعة على إدارة موارد الأرض بشكل مشترك بما فيه نفع للمجتمع، وتتواصل مع المعنيين الخارجيين. وتتبع هذه المجموعة بنية محددة وتمثل مصالح مجتمعها.	تشارك النساء في الأنشطة الزراعية و/أو الرعوية ويغرسن حساً بالمسؤولية لدى أبنائهن وبناتهن ويمتلكن المعرفة في جوانب معينة.	يملك أبناء المجتمع والمجموعات المنظمة والقادة المعلومات والمهارات والأدوات لحل المشكلات المرتبطة بالأرض ومطالبة السلطات المعنية بالمنافع التي هي من حقهم.

ملحق 2: أداة تحليل الحوكمة الرشيدة للأراضي

العامل	منخفض	طفيف	معتدل	مرتفع
الوعي/القدرة والمعرفة	المجتمع يعي وضع موارد أرضه.	المجتمع يعي وضع موارد أرضه وقادر على تبيين مشكلاتها.	المجتمع يعي مشكلات موارد أرضه وقادر على ترتيب أولويات الموارد بما يتفق مع تمتين سبل العيش.	يُبدى المجتمع قدرات مجتمعية في إدارة الأرض.
الوصول إلى المنافع من موارد الأرض	الأفراد قادرين على تحديد مصالحهم في موارد الأرض المتوفرة.	الأفراد مدركون لمصالح بعضهم ضمن المجتمع.	المجتمع يتعامل مع اهتمامات المعنيين المحليين بما يشمل الفئات الضعيفة.	المجتمع يأخذ باحتياجات كافة الفئات الاجتماعية في عمليات صناعة القرار.
التنظيم والقيادة المجتمعيان	المجتمع يبين الفئات المحتملة أو المعنيين بترويج العمل الجماعي.	المجتمع مدرك لأهمية العمل الجماعي ولديه البنى لذلك.	البنى المقامة منظمة وتُعرف احتياجات الفئات المختلفة.	أنشطة قيادة مسؤولة مُقرّة من المجتمع المحلي.
انخراط النساء	النساء مدركات لقضايا الأرض المحددة التي تؤثر فيهن وفي أسرهن.	النساء يعين حقوقهن وبعضهن منخرط في أنشطة إدارة الأراضي.	النساء منخرطات في أنشطة واسعة النطاق لإدارة الأراضي.	النساء قطاع فعال في المجتمع ومنخرطات في عمليات صناعة القرار ويتمتعن بوصول للموارد الطبيعية كالرجال.
قوة المطالبة	المجتمع قادر على تبيين المشكلات وفق الاحتياجات.	المجتمع قادر على حل المشكلات المحلية المتعلقة بحقوق الحيازة.	أبناء المجتمع يتعاونون مع السلطات من أجل حل المشكلات.	أبناء المجتمع من كافة الفئات الاجتماعية قادرين على المطالبة بحقوقهم.



West Asia-North Africa Institute
Royal Scientific Society
70 Ahmad Al-Tarawneh St
Amman, Jordan

info@wanainstitute.org
www.wanainstitute.org